

رؤى كويتية



baselajaser@hotmail.com
@baselajaser

باسل الجاسر

نشطب الاستجواب أولى من محور

معالجات الأغلبية في هذا المجلس للاستجوابات معالجات غريبة، وبالأسس تم تعزيزها لتكون نهجا غريبا وطارنا على ممارستنا النيابية عبر العقود السالفة، فقد قامت الأغلبية بشطب محور واحد هو محور المشاركة في «عاصفة الحزم» من الاستجواب الذي تقدم به النائب عبدالحميد دشتي للنائب الأول ووزير الخارجية، بحجة مخالفته للدستور، والإبقاء على الاستجواب الذي انطوى على 3 محاور أخرى هي الاتفاقية الأمنية، وإهدار حقوق المواطنين في الخارج، وعدم الرد على الأسئلة البرلمانية، والمحور الأخير هو التصديق على الحريات والإضرار بسبعة الكويت بالخارج، وإضعاف هيبة الدولة والتنازل عن سيادتها.

والحقيقة ان هذه المحاور بها تنوع وتوزع بها المسؤولية بين الداخلية والإعلام والخارجية، أما عدم الرد على الأسئلة النيابية فهو نهج تخصصت من هذه الحكومة، «وبعض النظر عن صحة أو خطأ تصديق ومعلومات النائب» لا يجوز تحميل المسؤولية عنها لوزير الخارجية منفردا، وإنما يجب أن يتحملها سمو رئيس الوزراء، وبما ان الاستجواب تم توجيهه بالخطا لوزير الخارجية، فكان الواجب شطب الاستجواب ككل وليس شطب محور واحد منه، فالاتفاقية الأمنية المعني بدراستها والموافقة عليها هي وزارة الداخلية، ودور الخارجية فيها ما هو إلا بروتوكولي ففسب، أما التصديق على الحريات والإضرار بسبعة الكويت في الخارج فهو نهج الحكومة في الأونة الأخيرة ومارسته عبر وزارتي الإعلام والتجارة، فكيف يسأل وزير الخارجية عن أعمال وزير الإعلام والتجارة؟ ويبقى عدم الرد على الأسئلة النيابية وهو فقط ما يمكن مسائلة وزير الخارجية عنه، بالرغم من أن جميع النواب يشكون شكوى مرة من عدم رد الوزراء وان ردوا فأكثر الأحيان يكون الرد بالاعتذار عن عدم الإجابة لمخالفة السؤال للدستور. هكذا تقرر الحكومة عدم دستورية السؤال وتنفذ وما على المجلس إلا القبول. وهنا تحضرني طرفة للنائب السابق صفاء الهاشم عندما أتت بسؤال سبق للحكومة الإجابة عنه في المجالس السابقة، فرفعت منه اسم النائب السابق ووضعت اسمها ووجهت السؤال للوزير، فجاه الرد بعدم دستورية السؤال فأخرجت الإجابة السابقة، ولكن الحكومة لم تخرج وأصرت على عدم دستورية السؤال، وسكت المجلس وقبل بالمخالفة الدستور ونهب أدوات النائب الرقابية.

والواقع ان الأغلبية كان واجبها تخيير النائب المستجوب بين رفع المحور الأول وإعادة توجيه استجوابه لسمو رئيس الوزراء أو شطب الاستجواب ككل، أما شطب محور واحد بحجة مخالفة الدستور والإبقاء على محاور أخرى مخالفة للدستور أيضا، فهذا يثير التساؤلات عن معيار الأغلبية لما هو دستوري وما هو مخالف للدستور، والأهم وفي جميع الأحوال لا يجوز للمجلس أن يأتي في جلسة مناقشة الاستجواب «أي استجواب» حتى ولو كان مخالفا للدستور ويشطب محورا أو يشطب استجوابا، بل الواجب أن يحال الاستجواب بالكامل إلى اللجنة التشريعية لتدرس بنود الاستجواب، وتثبت مخالفته للدستور بشكل علمي، وتضع تقريرا مفصلا تشرح فيه للمجلس مكامن المخالفة متضمنا توصيتها، وبعدها يعرض على المجلس ليقرر.

أما ان يجتمع المجلس لمناقشة الاستجواب وفي ذات الجلسة وبدلا من المناقشة يشطب الاستجواب أو محورا منه، فهذا فيه افتتات على أدوات النائب الرقابية ونهب جديد لم نر له مثيلا ولا نظيرا في كل مجالسنا المتعاقبة. فهل من مكر؟

إطلالة



khaled_news@hotmail.com

خالد العرافة

انفجرت على المسرحين.. ولكن

منذ أن انضمت لقائمة الكاتب في صحيفة «الأنباء» أفرح بالمشاركة في حل العديد من القضايا التي يعاني منها أبناء وطني بعد تسليط الضوء عليها من خلال هذه الزاوية المتواضعة تمهيدا لإيجاد الحلول المناسبة لهلاجها، وقد تناولت في الكثير من مقالاتي قضية المسرحين الكويتيين الذين حرموا من حقوقهم الوظيفية بعد أن تم الاستغناء عنهم في عدد من شركات القطاع الخاص، ومنذ اللحظة الأولى ونحن نطالب بإنصاف هذه الفئة إلى أن جاء القرار الحكومي بصرف بدل نقدي شهري لهم لمدة 6 أشهر، ويحدد القرار إلى أن يحصل المسرحون على وظيفة مماثلة لوظيفته التي كان يعمل بها قبل تسريحه من ناحية المسمى والراتب، ولكن للأسف فإن برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة الذي لم يجد أي حل يذكر لهذه الفئة، حتى يومنا هذا. خلال تلك الفترة استعرضت على الحكومة وبرنامج إعادة الهيكلة حولا لا تتمثل في تشغيل المسرحين فورا دون التزام بدفعات التوظيف، إضافة إلى إلزام الشركات التي بها مساهم حكومية بتوظيفهم ولكن مع الأسف وضعت العراقية أمام اقتراح التوظيف بالجهات الحكومية، بزعم أنه من الصعب استثناء هذه الفئة من الدفعات، وبعد مرور أكثر من 5 سنوات تكلفت خلالها ميزانية الدولة أكثر من 26 مليون دينار كبدل نقدي لهم اقتنع الجميع باقتراحنا وقد استثناء المسرحين وشمولهم بدفعات الترشيح الأخيرة، لكن القرار جاء متأخرا للأسف وليس فيه إنصاف حيث حرموا طوال السنوات الـ 5 الماضية من ضم خدمة التسريح، وكذلك من الزيادات واكتفوا فقط بالدعم الذي هو أشبه بالمساعدة، حيث لا يستطيع المسرحين يستخرج حتى شهادة لمن يهيمه الأمر للحصول على قرض استهلاكي يوفر من خلاله احتياجاته.

وبعد تلك المعاناة خرج المسرحون من المولد بلا حمص دون مسمى وظيفي بعد سنوات الخدمة في القطاع الخاص إضافة إلى حرمانهم من ضم سنوات التسريح للتأمينات ووقف الزيادات عنهم وأمور وظيفية أخرى، لذلك على مجلس الأمة الاستحصال في إقرار القانون الخاص بهم والذي سيمكنهم من حقوقهم التي سبق وتم نكرها بعيدا عن الحل الحالي غير المرضي لأنه أعادهم إلى نقطة البداية، فلنأخذ أملا بسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بأن يفرجها على أبنائه بتنفيذ مطالبهم، وجزاك الله كل خير.

السايرزم



www.salahsayer.com
@salah_sayer

صلاح السائر

خنسأونا المنسية

شارع حيوي في محافظة حولي تطرقة كل يوم آلاف السيارات، ويعبره ويسكن حوله عشرات الآلاف من البشر، ويمتد هذا الشارع العتيق من دوار الجوازات على الدائري الخامس حتى يقترب من رأس الأرض في منطقة السالمية ويتقاطع مع شوارع مهمة مثل شارع قطر والبحرين وشارع حمد المبارك، وشارع عمرو بن العاص ويحمل هذا الشارع اسم الخنساء، فمن تكون الخنساء؟

الخنساء شاعرة عاشت قبل الاسلام ثم

محلک سر



Nermin_alhoti@hotmail.com

د.نرمين يوسف الجوهوي

إعلام... 46

في صباح اليوم يجتمع وزراء الإعلام العرب للدورة 46 في القاهرة تحت مظلة الجامعة العربية ومن أهم ما سيناقش في ذلك الاجتماع محاربة الإرهاب والعمل على الترابط بين الدول العربية وفق الأخراف المشتركة. كانت تلك الأخبار التي قامت الشيخة بسملة الإبراهيم الصباح بنكرها لي وهي تحدثني عبر الهاتف بما سوف يتم في اجتماع وزراء الإعلام صبيحة يوم الخميس الموافق 5/21 والتي تناولته الكثير من الوكالات الإخبارية وهنا قاطعت حديثها بسؤالها: بسملة ليش كل هذا الاهتمام؟ كل مرة يجتمعون وما في شي يتغير؟ أقصاه اجتماع مثله مثل غيره يا الغالية. وهنا وجدت عقلية إعلامية تخاطبني وما بين كلمات حديثها لي تحمل العبارات ففكرنا إعلاميا لخطط مفصل لبرنامج إعلامي عربي يشمل أفكاره الهوية العربية التي نفتقد لها إعلامنا العربي، ساقوم بتلخيص ما قامت بسملة بسرده على من فكرة تستحق بأن يقف وزراء الإعلام ودراستها والأخذ بتنفيذها، الفكرة تتلخص

استلمت واشتهرت بشعر الرثاء والبكاء على الموتى من أقربائها، ولديها عبارة غير شاعرية تتحدث فيها عن أولادها الذين ماتوا في حرب القادسية حين قالت (الحمد لله الذي شرفني بقتلهم) ولم تقل استشهادهم أو مقتلهم أو تضحياتهم. وأشير إلى انها شاعرة مشهورة (افتراضيا لا فعليا) في عصرنا الحالي، واعتقد أن الدررة النادرة (إن وجدوا) من المهتمين بالشعر في الكويت يحفظون أشعارها أو يتذكرونها.

□□□

في إنشاء قناة تكون تحت مظلة الجامعة العربية ويكون التمويل من الجامعة أيضا ومقرها في جمهورية مصر العربية على أن تتولى كل عام رئاسة القناة شخصية إعلامية من الدول العربية وفق الأخراف الأبجدية للدول، كما يشترط في أسرة تحرير القناة أن يكون موظفوها من جميع الدول العربية، وتبنى استراتيجية تلك القناة على عدة محاور أهمها المحور الإخباري أي تكون لدينا قناة عربية موحدة الخبر للأخبار العربية سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي أما المحور الآخر فهو العمل على برامج تثقيفية وتعريفية لتاريخ الدول العربية، تلك البرامج في المستقبل ستفرس لنا الهوية العربية في شباب المستقبل وتعطيهم الكثير من المعلومات الدقيقة عن تاريخ أمتهم العربية التي نفتقد الكثير منها في تلك الأونة. أما المحور الأخير والأهم فهو التوعية للشباب من خلال محاربة الإرهاب، فالإرهاب لا يقتصر فقط على القتل والانفجارات بل الدول العربية تواجه العديد من الإرهاب

يعجب المرء من إطلاق مثل هذه التسميات المولغة في التاريخ والتي لا أثر لها في وجدان الناس على شوارع مهمة وحيوية في البلاد، في الوقت الذي تحمل الأزقة الصغيرة والشوارع الضيقة أسماء شخصيات كويتية بالغة الأثر في المجتمع. أما إذا كان الأمر يتعلق بالخنساء كشاعرة وتنشد المرثية فلدينا الشاعرة الكويتية موزي العبيدي التي عاشت في مطلع القرن العشرين واشتهرت برثاء ابنها الذي غرق أثناء عمله في البحر ورثاء ابنها الثاني الذي استشهد دفاعا عن الكويت.

سلطنة حرف



طارق بورسلي

الإستراتيجي وعمال البترول والوصف الوظيفي

محاولة بسيطة لقراءة حقيقة البديل الاستراتيجي الذي تقبع نسخة منه في أدراج الحكومة ونسخة أخرى منه بين أعضاء مجلس الأمة وما بين هاتين النسختين أخذ ورد ونظريات يتناولها المختصون حول هذا البديل الاستراتيجي وحسناته وسيئاته.

الحقيقة المجردة هنا انه لا يمكن تطبيق «نظرية» هذا البديل الاستراتيجي مادام انه يخلو من أهم عناصر البناء الحقيقي لتحديد الرواتب وإعادة تقييمها. وأهم تلك العناصر وحتى يكون هذا البديل الاستراتيجي حقيقيا وقابلا للتطبيق على ارض الواقع هو أن يتم قبل البدء في دراسته أو نقاشه تحديد مفهومين على أساسهما يتم تحديد هذا البديل.

والمفهومان هما «المسمى الوظيفي» و«الوصف الوظيفي»، أي ان يصدر قانون واضح يحدد المسميات الوظيفية لكل الوظائف بمختلف طبيعتها ومع كل وصف يتم تحديد المهام الوظيفية لحامل ذلك المسمى بدءا من المراسل والحارس مروراً برئيس القسم والمراقب وانتهاء بالقياديين، على أن يتم تحديد طبيعة العمل وساعاته لكل وظيفة والشهادة المشتركة لشغل اي من تلك الوظائف.

وبدون تحديد الوصف الوظيفي والمسمى الوظيفي لكل الوظائف في الدولة فإن تطبيق البديل الاستراتيجي هو ضرب من الخيال، وان تم تطبيقه دون تحديد الوصف الوظيفي والمسمى الوظيفي لكل مهنة في كل قطاعات الدولة فإن التطبيق سيأتي ناقصا وغير عادل بل سينصف ربما شرائح ولكنه حتما سيظلم أخرى.

البديل الاستراتيجي لا يمكن تطبيقه أو حتى العمل على قانونه مادام لا يوجد وصف وظيفي واضح لكل المسميات الوظيفية وهذا أمر إداري يدل على خلل رهيب، وهذا الخلل هو ما أدى الى وجود خრიغ اعلام يعمل في وزارة ويتقاضى 1200 دينار وزيمله في جهة أخرى وبالمسمى ذاته ويعمل ذاته يتقاضى 840 ديناراً.

البديل الاستراتيجي ليس هو الحل، الحل حقيقة هو أن يتم البدء في تطبيق بطاقة الوصف الوظيفية لكل موظفي الدولة تحدد مسميات كل وظيفة ومهامها والمؤهلات اللازمة لشغلها هنا فقط ستتحقق العدالة. الأمر الآخر أن الحديث على أن يستثنى البديل الاستراتيجي العسكريين وعمال البترول هو حديث غير سوي، فطبيعة العمل في البترول لا تشابهها في الطبيعة أي مهنة أخرى وكذلك العسكريون، ولا يجب مساواة العسكريين وعمال البترول بالمندنيين، وهذه حقيقة لا يجب أن تدخل حيز النقاش حول الحديث عن هذا البديل الاستراتيجي الذي وكما قلت لن يتحقق إلا بإقرار قانون بطاقة الوصف الوظيفي. وفي المقالة اللاحقة سأتناول البديل الاستراتيجي من ناحية قانونية دستورية وكيف أن تطبيقه سيؤدي على المدى القصير إلى خفض مرتبات أكثر من نصف موظفي الدولة.



Majedaburamya@hotmail.com

المحامي ماجد بورسمة

إشارة



ضرورة تغيير آليات صرف الدعم للمواطنين

يمثل الدعم الحكومي الغذائي في جميع دول العالم المتقدم والنامي الملف الأهم على أجندة تلك الدول لأن الدعم الغذائي يمثل قوت الشعوب وتقاس متانة اقتصادات الدول بمدى ما تقدمه لشعبها من الدعم بمختلف أنواعه. ودولة الكويت ليست استثناء من تلك الدول بل تقدم الدعم لمواطنيها.. وفي هذا المقام نتذكر ان حجم إنفاق الكويت على الدعم لمواطنيها في عام 2014 وصل إلى 8 مليارات دينار ومتوقع ان يصل إلى 10 مليارات عام 2017 من الموازنة العامة للدولة، كما تصدرت الكويت في عام 2014 الدول العربية من حيث القدرة على توفير الأمن الغذائي لمواطنيها حسب مؤشر «ايكونوميست»، المهم بالأمن الغذائي في العالم وأورد هذا

hassankuw@hotmail.com

حسن الهداد

شراكة تلم



الحل.. اجلبوا فلاحين للزراعة

الكل يعرف ضريبة توزيع الحيازات الزراعية والحيوانية التي كانت تقدم للبعض من زمن بعيد كقطايا وهبات من أجل كسب مواقف سياسية وغيرها، والتي اصبح التلاعب بشأن توزيعها على مر السنوات أشهر من أن تذكر تفاصيله. ومن هذا المنطلق جاء بعض أعضاء مجلس الأمة بتعديلات على قانون الزراعة للحد من استغلال المزارع لأموار خارجة عن استخدامها الطبيعي، وهذا هو واقع الحال اليوم للأسف. ولكن بعد اطلاعي على القانون للأسف لم أجد أنه سيهيئ المشكلة الحقيقية ولن يمنع البلد الفالدة المرجوة من إنتاج زراعي حقيقي يحد من اللجوء للاستيراد من الدول الزراعية. حتى ان رئيس لجنة الميزانيات والحسابات الختامية البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد أكد ان الدولة تخسر 30 مليون دينار سنويا بسبب دعم تلك الحيازات.. وأنا أرى أن الدعم شيء

المؤشر أن الكويت جاءت في المركز الـ 28 عالميا. ولكن تبقى جزئيات يجب أن تعالجها الدولة في طريقة تقديمها الدعم لمواطنيها فمثلا هناك مواطن يتسلم عشر كراتين نجاج كدعم من الدولة فإذا رغب في سحب عدد بسيط من هذه الكمية لصعوبة أن يخرج كل الكمية في وقت واحد وعندما يأتي هذا المواطن الأسبوع الذي يليه من أجل سحب بقية كراتين الدجاج الخاصة به فإنه يفاجئ ببيروقراطية الرفض، وعندما يحاول هذا المواطن أن يثبت لهم انه أخذ جزءا بسيطا من الدجاج المدعوم لا يمثل 20٪ يتواصل الرفض بحجة انه لا يجوز له ذلك.. ونحن هنا لا نريد أن نشكك في ذمم احد ولكن نرى أن هذا المثال الواضح يمكن أن يكون فرصة لتغيير آليات صرف

إيجابي لتشجيع المزارعين على الإنتاج الزراعي إلا أن حقيقة الوضع مغايرة للواقع على اعتبار معظم الناس حولوا المزارع الموزعة لهم من قبل هيئة الزراعة إلى منتزهات ترفيهية، لذا علينا أن نتعايش مع الواقع ولا نفقر عليه، والأهم أن نجد حولا واقعية بدلا من الحلول الترقيعية المكشوفة. اعتقد أن من أبرز الحلول التي أراها تتمثل في أمرين، الأول توزيع أراض حدودية بصفة الإيجار الشهري للأسر الكويتية بمساحة 2000 متر لمن يرغب في بناء منتزه صغير كمتنفس للعائلة ويتم وفق شروط واضحة يحكمها القانون، طالما يحتاج المجتمع إلى متنفس بلجا إليه وقت قضاء الإجازات والعطل، ولطالما معظم المواطنين لا يستطيعون الحصول على «شاليه» أو مزرعة أو حتى جاكور» بصفة دائمة. أما فيما يتعلق بشأن المزارع.. وفكرة الحل لإنتاج زراعي حقيقي يستفيد منه

البلد ويغني الحاجة بأسعار معقولة ويحد من الاستيراد الزراعي من الخارج. اعتقد على الحكومة ممثلة في هيئة الزراعة أن تستقطع أراضي شاسعة من الأراضي الحدودية على شكل محميات ومسؤولية وإشراف إدارة زراعة مختصة. وكل ما في الأمر هو أن نجلب أعدادا كبيرة من الفلاحين من الدول العربية المعروفة بالخبرة الزراعة مثل السودان ومصر والصومال وغيرها من الدول تكون مهمتهم إعمار الأراضي وزراعتها من جميع أنواع الثمار، وأنا على ثقة خلال 5 سنوات سينهض بلدنا بالأمن الزراعي، وهناك قلة قليلة من المزارعين الكويتيين الذين نجحوا في عملية الإنتاج الزراعي يمكن الاستفادة من خبرتهم في هذا المجال، أما فتح الباب على مصراعيه لا اعتقد أنه سيثمر بالفائدة، وللبلد واضح لا يحتاج إلى تذكير لأن من يرغب بمنزته لن يزرع أبدا ولن يهتم بالزراعة.